

Distr.: General
16 July 2015
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثلاثون

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقييم تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج العالمي للتشيف في مجال حقوق

الإنسان

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٢/٢٧، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إليه في دورته الثلاثين تقريراً تقييماً عن تنفيذ المرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) من البرنامج العالمي، استناداً إلى تقارير التقييم الوطنية.

ويقدم التقرير لمحة عامة عن الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني، كما أبلغت بها الدول، فيما يتعلق بالتشيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم العالي والتدريب في مجال حقوق الإنسان للموظفين المدنيين وموظفي إنفاذ القانون والعسكريين. ويستخلص استنتاجات من جميع المعلومات المستعرضة، ويقدم توصيات لتعزيز التشيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، بناءً على التقدم المحرز خلال المرحلة الثانية.



المحتويات

الصفحة

٣	أولاً- مقدمة
٣	ألف - معلومات أساسية
٣	باء - المنهجية
٤	ثانياً- لمحة عامة عن الإجراءات على الصعيد الوطني
٥	ألف - التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم العالي
٨	باء - تدريب موظفي الخدمة المدنية في مجال حقوق الإنسان
١١	جيم - تدريب موظفي إنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان
١٦	دال - تدريب العسكريين في مجال حقوق الإنسان
١٨	ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات
	المرفق
٢١	قائمة الحكومات التي قدمت معلومات

أولاً- مقدمة

ألف- معلومات أساسية

١- أعلنت الجمعية العامة في قرارها ١١٣/٥٩ ألف، البرنامج العالمي للثقيف في مجال حقوق الإنسان باعتباره مبادرة عالمية للنهوض بتنفيذ برامج الثقيف في ميدان حقوق الإنسان في جميع القطاعات. والبرنامج مؤلف من مراحل متتالية يجري أثناءها اختيار قطاعات تستقطب اهتماماً وطنياً خاصاً. وغطت المرحلة الأولى الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ وركزت على إدماج الثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية. وأُجرى تقييم لتلك المرحلة الأولى في عام ٢٠١٠، وهو متاح في الوثيقة A/65/322.

٢- وقرّر مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٤/١٢، أن تركز المرحلة الثانية من البرنامج، التي تغطي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، على الثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم العالي وعلى تدريب المعلمين والمربين وموظفي الخدمة المدنية وموظفي إنفاذ القانون والعسكريين في جميع المستويات. واعتمد المجلس خطة عمل لهذا الغرض في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وتنص الخطة على أن يجري كل بلد، في أوائل عام ٢٠١٥، عند نهاية المرحلة الثانية، تقييماً للإجراءات المتخذة ويقدم تقرير تقييم وطني إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)، التي ستعدّ تقرير تقييم عالمي وتعرضه على المجلس في عام ٢٠١٥.

٣- وبناءً على طلب المجلس الوارد في قراره ١١/١٥، لعام ٢٠١٢، أعدت المفوضية تقريراً مرحلياً (انظر A/HRC/21/20) يتضمن لمحة عامة أولية عن المبادرات الوطنية للثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم العالي وفي تدريب المعلمين والمربين، وموظفي الخدمة المدنية، وموظفي إنفاذ القانون والعسكريين، وفقاً لما أبلغت عنه ٣٤ حكومة و ١٤ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

٤- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، دكّر المجلس الدول، في القرار ١٢/٢٧، بإعداد تقاريرها الوطنية المتعلقة بتقييم المرحلة الثانية من البرنامج العالمي وتقديمها إلى المفوضية بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٥؛ بما يتماشى مع خطة العمل. كما طلب المجلس إلى المفوضية أن تقدم إليه في دورته الثلاثين تقريراً تقييماً عن تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج العالمي، استناداً إلى تقارير التقييم الوطنية.

باء- المنهجية

٥- في شباط/فبراير ٢٠١٥، وجهت المفوضية مذكرات شفوية إلى الدول تشير فيها إلى تذكير المجلس إياها بتقديم تقاريرها التقييمية الوطنية عن المرحلة الثانية من البرنامج، بالإضافة إلى مذكرة توجيهية، مستمدة من خطة العمل، تيسر إعداد هذه التقارير.

٦- وبحلول ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، ردت ٢٨ حكومة (انظر المرفق). وتمثل ردودها المصدر الرئيسي للمعلومات الواردة في هذا التقرير، تكمّلها المعلومات الواردة في التقرير المحلي لعام ٢٠١٢

المذكور آنفاً، فضلاً عن المواد الواردة من الدول في سياق المشاورات التي جرت في القطاعات المستهدفة أو مجالات التركيز أو قضايا حقوق الإنسان المواضيعية التي شتملها المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي (انظر A/HRC/24/24)، وفي نص خطة العمل بشأن المرحلة الثالثة (انظر A/HRC/27/28). وبالإضافة إلى ذلك، أخذت في الاعتبار أيضاً المعلومات الواردة في التقارير الوطنية المقدمة من الدول في سياق الاستعراض الدوري الشامل، التي ركزت فيها على الأنشطة ذات الصلة بالثقيف في مجال حقوق الإنسان التي اضطلعت بها في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

٧- وبسبب الحد الأقصى المفروض على عدد الكلمات، تعذر إدراج جميع المعلومات التي قدّمت أو استعرضت في هذا التقرير. بل يقدّم التقرير، استناداً إلى المعلومات المتاحة، لمحة عامة عن الإجراءات التي اضطلعت بها الحكومات أثناء المرحلة الثانية من البرنامج، إلى جانب بعض النقاط العامة، ويبرز أمثلة محددة ويعرض بعضاً من التحديات المبلغ عنها. وأخيراً، يقدّم التقرير استنتاجات وتوصيات بشأن مواصلة تنفيذ البرنامج العالمي.

ثانياً- لمحة عامة عن الإجراءات على الصعيد الوطني

٨- تباينت الردود الواردة من الدول بشكل كبير في نُهجها. كما تباينت الوكالات المعنية بتقديم الردود، بسبب عدم ذكرها دوماً بوضوح. وفي تسع حالات، جمّعت وزارة أو إدارة مخصصة لقضايا حقوق الإنسان، ردوداً من مختلف الأجهزة الحكومية المعنية بتنفيذ البرامج. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، جمّع المجلس الرئاسي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الردود الواردة من وزارات الداخلية والتعليم والدفاع ومكتب أمين المظالم وإدارة الخدمة المدنية والهيئة الاستشارية لحقوق الإنسان لدى رئيس الجمهورية. وفي هندوراس، أشرفت مديرية حقوق الإنسان والتعليم والسلام على عملية التقييم والإبلاغ. وفي سبع دول، تولت وزارة الخارجية مسؤولية إعداد الرد، بينما تكفلت بذلك، في خمس دول، وزارة التعليم. وجمّعت إدارة حقوق الإنسان التابعة لوزارة الخارجية في شيلي معلومات من وزارة التعليم ووزارات أخرى ومن الجهاز القضائي والجهاز التشريعي والمعهد الوطني لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة عامة مستقلة تنهض بحقوق الإنسان في أوساط موظفي الخدمة المدنية وموظفي إنفاذ القانون والقوات المسلحة وفي جميع مستويات نظام التعليم.

٩- ولم يتمكّن عدد كبير من الدول، على ما يبدو، من إعداد التقييم بصورة شاملة وفقاً للمذكرة التوجيهية التي أحالتها المفوضية. ويعود ذلك، على ما يبدو أيضاً، إلى ضيق الوقت و/أو كفاية الموارد أساساً. واقتصرت بعض الدول في ردودها على إعداد تقرير عن الدورات التدريبية المقدمة أو المزمع تقديمها لمجموعة أو مجموعتين استهدفتها المرحلة الثانية: على سبيل المثال، مؤسسات التعليم العالي في إستونيا، أو دورات تدريبية لموظفي وزارتي الداخلية والخارجية في الكويت. وأبلغت بروندي عن تدريب المسؤولين في الشرطة ومديري المدارس، وعدد من الشخصيات البارزة الأخرى في جميع أنحاء البلد، وإن كان يُؤسفها أن الافتقار إلى الموارد حال دون فعل المزيد. وأعدت رّد البوسنة والهرسك وزارة حقوق الإنسان واللاجئين، التي نظمت،

في عام ٢٠١٢، حلقة عمل وطنية لصالح المسؤولين الحكوميين تناولت التزامات البلد بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ١١/١٥. وأعربت عن أسفها إزاء عدم تمكنها من متابعة التوصيات بالكامل، بسبب الافتقار إلى الدعم التقني المناسب، بالرغم من تنفيذ بعض الأنشطة. وعند الإبلاغ عن التقدم المحرز في إطار البرنامج العالمي، أفادت أرمينيا بأنها لم تنته بعد من المرحلتين الأولى والثانية. وأعربت عن رغبتها في الإبقاء عليهما أثناء المرحلة الثالثة من البرنامج، وتمديد مدتها إلى ١٠ سنوات.

١٠- ورغم تنوع الردود، تمكنت المفوضية من أن تستخلص منها ومن غيرها من المواد التي استعرضتها لمحة عامة عن المبادرات المتخذة في كل قطاع من القطاعات التي تركز عليها المرحلة الثانية.

ألف- التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم العالي

١١- أشارت دول قليلة إلى سياسات التعليم العالي المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وأفاد عدد من الدول بأن مؤسسات التعليم العالي مستقلة عن الحكومة، بما يمكنها من تحديد برامجها وسياسات الخاصة بها بدون تدخل الدولة. ففي هنغاريا، يمثل دور الدولة في ضمان تلك الحرية. وفي الوقت نفسه، قدمت دول كثيرة أدلة وفيرة تثبت تعليم حقوق الإنسان حالياً في العديد من الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم، وهو أمر يحظى بالتشجيع بطرق مختلفة. وأكدت ذلك أيضاً التقارير الوطنية المقدمة مؤخراً بموجب الاستعراض الدوري الشامل. وأثبتت دراسة استقصائية أجرتها شيلي أن ٤٨,٢ في المائة من مؤسساتها للتعليم العالي أدرجت وضع حقوق الإنسان كمادة في الخطط الاستراتيجية لهذه المؤسسات وأدرجت ٦٣,٥ في المائة حقوق الإنسان كموضوع قائم بذاته في المناهج الدراسية. وأفادت كولومبيا بأنه على الرغم من أن غالبية مؤسسات التعليم العالي في البلد لا تزال تعتبر حقوق الإنسان جانباً هامشياً من المناهج الدراسية، فقد شجعت الخطة الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ على اتخاذ مبادرات في هذا الصدد. واعتبرت أن أثر التثقيف في مجال حقوق الإنسان في قطاع التعليم غير الرسمي بدأ يؤثر تأثيراً إيجابياً في قطاع التعليم الرسمي أيضاً. وفي المكسيك، يسهم البرنامج الوطني لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ في تنفيذ الإصلاح الدستوري لحقوق الإنسان لعام ٢٠١١؛ وفي هذا السياق، أبرم اتفاق محدد بين وزارة الداخلية ورابطة الجامعات الوطنية ومؤسسات التعليم العالي واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يهدف إلى زيادة تعزيز حقوق الإنسان في التعليم العالي. وأشار التقرير المرحلي لعام ٢٠١٢ بشأن البرنامج العالمي أيضاً (انظر A/HRC/21/20، الفقرة ٢٠) إلى إسهام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة الأخرى بصورة كبيرة في هذا الصدد.

١٢- وتتناول حقوق الإنسان حالياً بوصفها عنصراً أساسياً في كليات أو أقسام القانون والعلوم السياسية، والعلوم الاجتماعية و/أو العلاقات الدولية في الجامعات في معظم الدول المقدمة للتقارير، على مستوى الدراسات الجامعية والعليا، وكذلك في مناهج الدراسات الإنسانية العامة

والاجتماعية - الاقتصادية. وتدرّس حقوق الإنسان أيضاً كمهارات لازمة في مجالات منها علم النفس والصحة العقلية والطب والاتصالات والفيزياء والتنمية المستدامة. ففي عام ٢٠١٢، أتاحَت ٥٣٤ جامعة في اليابان دورات عن حقوق الإنسان. والفرص متعددة في سويسرا، حيث تُدرّس حقوق الإنسان في ما يربو على ٣٥ من الجامعات ومعاهد التعليم العالي. وبينما أفادت توغو بأنه لم يكن في مقدورها أن تفعل الكثير لتوفير الموارد الكافية لتنظيم دورات دراسية في التعليم العالي في مجال حقوق الإنسان، فإنها تدرّس هذا الموضوع في كليات الحقوق والعلوم السياسية في الجامعات الحكومية في لومي وكارا وتقدم منحاً إلى طلاب توغو للإعداد لدرجة الماجستير في مجال حقوق الإنسان في بنن وفرنسا. ولوزارة حقوق الإنسان في غينيا خطة عمل لاعتماد التثقيف في مجال حقوق الإنسان في غينيا، بما في ذلك على المستوى الجامعي؛ وفي عام ٢٠١٢، استُحدثت درجة ماجستير في حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جامعة سونفونيا، بدعم من أساتذة غينيين وأجانب على السواء. وتخرجت المجموعة الأولى من الطلاب في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وتعكف الجامعة في الوقت الراهن على تطوير برامج بحوث في مجال حقوق الإنسان. وفي لبنان، قدمت أكاديمية جامعة اللاعنف وحقوق الإنسان في العالم العربي، التي اعتمدها مجلس الوزراء في عام ٢٠١٤ دورات لطلاب الماجستير في المنطقة.

١٣- وبينما شكّلت الجامعات محور معظم الردود، تُدرّس حقوق الإنسان أيضاً في مجموعة أخرى من مؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك، على سبيل المثال، مؤسسات التعليم العالي التقني في رومانيا وأكاديمية تثقيف العمال في حقل التدريب والتطوير المستمر في الاتحاد الروسي. وأشارت الصين في تقريرها الأخير بموجب الاستعراض الدوري الشامل إلى أن تشييد سلسلة جديدة من مراكز التثقيف والتدريب الوطنية في مجال حقوق الإنسان دخلت مرحلة التقييم الموضوعي.

١٤- وأشار عدد من الدول (مثل، أستراليا وإكوادور والبوسنة والهرسك وهنغاريا واليابان) إلى أن القوانين المتعلقة بالتعليم العالي تتضمن أحكاماً لحقوق الإنسان تحظر، بصورة خاصة، التمييز تجاه المدرسين والطلاب على السواء. وفي ألمانيا، تلتزم مؤسسات التعليم العالي قانوناً بحقوق الإنسان وحرية التعليم والتعلم والبحوث داخل إطار قائم على المبادئ الديمقراطية. وأشار بعض الدول، مثل اليونان وهنغاريا، إلى الأطر القائمة لقبول أفراد أقليات معينة في الجامعات وغيرها من معاهد التعليم العالي وتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك التدريب المهني والتعلم مدى الحياة. وفي المكسيك، يسّرت ١١ جامعة، تمولها الحكومة، التعليم العالي لشباب السكان الأصليين وغيرهم من فئات الشباب، الحفاظ على ثقافات الشعوب الأصلية ودعمت تطوّر مجتمعات السكان الأصليين.

١٥- ووُصفت أساليب التدريس بأنها قائمة على المشاركة في طبيعتها. ولم ترد أي إشارة إلى دورات المحاضرات الرسمية دون مشاركة الطلاب النشطة. وبيّنت هندوراس كيفية تشكيل الأفرقة المشتركة بين المؤسسات التي تصمّم البرامج وتنفذها، بما في ذلك إطار المناهج الدراسية والمنهجية والنهج والتقييم ومواصفات المشاركين، إلى جانب وحدات الدورات التي يضعها الخبراء الوطنيون والدوليون.

١٦- وأفادت تركيا بأن لإحدى وثلاثين جامعة برامج دراسات عليا ومراكز بحوث وتطبيقات تجري دراسات تهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان. وفي البوسنة والهرسك، يضطلع مركز حقوق الإنسان بجامعة سراييفو بدور رئيسي في تقديم الوثائق وإصدار المنشورات والتعليم وإسداء الخبراء المشورة وإجراء البحوث وإعداد التقارير عن حقوق الإنسان. ولويسرا والاتحاد الروسي، من بين بلدان أخرى، برامج دولية لدرجة الماجستير في مجال حقوق الإنسان، تدعمها مراكز الموارد المشتركة بين المؤسسات. وتقدم مجموعة متنوعة من دراسات الماجستير المتخصصة في عدد من الجامعات، مثل المرأة والمجرة (المغرب) ومراعاة حقوق الطفل عند وضع السياسات العامة (هندوراس). وأشارت ألمانيا والجزائر والمغرب إلى شبكة الكراسي الجامعية في مجال حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بما يساعد على تعزيز برامج من هذا القبيل.

١٧- ويتضح من الردود أن العديد من الجامعات تتيح حالياً مورداً ثرياً لا لتدريس طلابها المسجلين فحسب، بل وغيرهم من الطلاب أيضاً. وفي سويسرا، يعمل المركز السويسري للبحوث في مجال حقوق الإنسان، وهو شبكة جامعات تدعمه الحكومة الاتحادية، كمركز لتقديم الخدمات المتعلقة بشؤون الهجرة والشرطة والعدالة والمسائل الجنسانية وغيرها من جوانب حقوق الإنسان. ويقدم التدريب في مجال حقوق الإنسان وينتج أدوات تعليمية لجماعات مختلفة، بما في ذلك السلطات. وتعتبر كلية العلوم السياسية بجامعة بلغراد مثلاً لمؤسسة من مؤسسات التعليم العالي التي تقدم دراسات متخصصة لموظفي الدولة (انظر الفرع باء أدناه).

١٨- وأبلغ العديد من الدول (بما في ذلك جزر البهاما، وسلوفينيا، وسويسرا، وسيشيل، وهنغاريا) بأن حقوق الإنسان تشكل حالياً ركناً أساسياً من أركان تدريب المعلمين، قبل التأهيل وأثناء الخدمة على السواء. وفي السويد، ينص قانون التعليم والمناهج الدراسية الوطنية على أن كل فرد يعمل في مدرسة ما ملزم بتعزيز احترام حقوق الإنسان. وفي توغو، يجب التدريب في مجال حقوق الإنسان للحصول على التأهيل المهني للتدريس في جميع المدارس، بيد أن هذا التدريب ليس إلزامياً للترقية. وفي سلوفينيا، يجب على المرشحين لوظيفة مدير مدرسة أن يستكملوا دورات دراسية في مجال حقوق الإنسان، بينما تُدرج جمهورية كوريا حقوق الإنسان في التدريب اللازم للتأهيل لوظيفة مدير مدرسة ونائب مدير مدرسة ومدرّس. وتدرج اليابان حقوق الإنسان في تدريب العاملين في المكتبات. وأبلغت هندوراس بأنها وضعت في عام ٢٠١٣، دورة دراسية ترمي إلى مساعدة المعلمين على الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان في سياق التعليم، وإلى التعرف على المستضعفين، وتطبيق منهجيات مناسبة لتدريس حقوق الإنسان في نظام التعليم العام. وأولت جورجيا، منذ عام ٢٠١٢، اهتماماً خاصاً بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة والأشخاص ذوي الإعاقة في برامج للمدرسين والموظفين المشاركين في التدريب المهني.

١٩- وفيما يتعلق بتدريب المعلمين أثناء الخدمة، أشارت البوسنة والهرسك إلى أن الميثاق الأوروبي المتعلق بالتعليم من أجل المواطنة الديمقراطية وحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، يلزم الدول بتدريب جميع العاملين على تدريس المواطنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

وتعليمهما، بما يكفل لهم اكتساب معرفة وفهم دقيقين لهذه المسائل واستخدام الأساليب المناسبة للتعليم والتعلم. وفي إستونيا، تشكل حقوق الإنسان أولوية في تدريب المعلمين أثناء الخدمة. وفي جمهورية مولدوفا، توضع دورات التعلم عن بعد بشأن عدد من المسائل لصالح المدرسين. وفي غينيا، سجّل معلمون عديدون في البرنامج الوحيد للماجستير المتخصص في حقوق الإنسان في البلد (جامعة سونفونيا)، بالرغم من طابعه غير الإلزامي للترقية. وأبلغ الأردن عن خطته الخمسية للمعلمين والمشرفين ومديري المدارس المتعلقة بالمشاركة في حلقات العمل بشأن مفاهيم حقوق الإنسان، وإعداد أنشطة التعلم للمتخصصين في تطوير المناهج وتأليف الكتب المدرسية. ولاحظ، رغم ذلك، أنه لا يزال يفتقر إلى الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة. ويولي اهتمام خاص بقضايا محددة في مجال حقوق الإنسان في دورات التدريب أثناء الخدمة، حسب الاقتضاء في سياق وطني محدد، بما في ذلك القضايا الجنسانية والمساواة وحقوق الطفل (جمهورية مولدوفا والسودان وإيطاليا)؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف القائم على نوع الجنس (بوتسوانا)؛ ومعاداة العر (ألمانيا)؛ وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (غامبيا)؛ والاتجار بالأشخاص (أوكرانيا).

٢٠- وأثبتت التقارير وجود مجموعة متنوعة من فرص التعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية وسائر المنظمات غير الحكومية على مبادرات تدريب المدرسين في مجال حقوق الإنسان. فقد أبلغت البوسنة والهرسك عن العمل الذي تضطلع به مع المنظمة غير الحكومية، سيفيتاس، لتدريب نحو ٣٠ ٠٠٠ مدرس في جميع أنحاء البلد، ووضع مناهج دراسية جديدة ونشر كتاب جامعي بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان. وأبلغت جورجيا في تقارير سابقة عن عمل مماثل، بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركاء آخرين. ووضعت هندوراس خطة شاملة، بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرهما. وأتاحت الموارد البشرية مجموعة من الجهات الفاعلة الوطنية، بما في ذلك جامعة هندوراس المستقلة وأمانة الدولة في مكتب التعليم.

باء- تدريب موظفي الخدمة المدنية في مجال حقوق الإنسان

٢١- حقوق الإنسان عنصر أساسي في التدريب الإلزامي للموظفين المدنيين في عدد من الدول المبلغة، بما في ذلك للموظفين الجدد (في البوسنة والهرسك وتركيا على سبيل المثال) ولموظفي الخدمة المدنية على جميع المستويات (في ألمانيا والسويد وكولومبيا على سبيل المثال)، وكبار المديرين في الإدارة العامة (في سلوفينيا على سبيل المثال). وعلى الرغم من أن حقوق الإنسان ليست إلزامية، فهي أحد المجالات ذات الأولوية لتدريب موظفي الخدمة المدنية في رومانيا. وبموجب الدستور السويسري، فإن أي شخص يعمل في الدوائر الحكومية ملزم بالمساهمة في حماية حقوق الإنسان. وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، عند وضع مبادئ توجيهية لتعليم موظفي الخدمة المدنية وتدريبهم، أدرجت وزارة الإدارة العامة والأمن في جمهورية كوريا حقوق الإنسان في التدريب الإلزامي لموظفي الخدمة المدنية. ووضعت أستراليا برنامجاً للثقيف بحقوق الإنسان في القطاع العام بهدف تعزيز قدرات وضع سياسات وبرامج وتشريعات تتسق مع حقوق الإنسان، وإرشاد صانعي القرارات الإدارية بشأن قضايا حقوق الإنسان. وطوّرت أندورا دورات تدريبية للموظفين العموميين

في مجال حقوق الإنسان تتمشى مع البرنامج العالمي. وفي الصين، أدمجت المدرسة المركزية للحزب والوحدات التعليمية للحزب على جميع المستويات وبشكل شامل حقوق الإنسان في مناهجها الدراسية، وتتيح التثقيف في مجال حقوق الإنسان للمسؤولين الرئيسيين من جميع الرتب.

٢٢- وأفادت الدول بأن التدريب في مجال حقوق الإنسان يقدم إلى الموظفين والمسؤولين في العديد من الوكالات المركزية والحكومات المحلية، بما في ذلك وزارات الخارجية والداخلية والعدل والتعليم، فضلاً عن المستشارين في الشؤون الاجتماعية - الثقافية، ومنسقي المراكز الأسرية، ومديري التعليم في البلديات، في بروندي، وموظفي أمانات الحكومة للزراعة والفلاحة وحفظ الغابات والأشغال العامة والنقل والإسكان في هندوراس. وفي المكسيك، دُرِّب آلاف من موظفي الخدمة المدنية في المستويين الاتحادي والمحلي على محتوى إصلاحات الدستور ونطاقها لعام ٢٠١١ في مجال حقوق الإنسان. وفي حين لا يوجد أي تدريب مؤسسي في مجال حقوق الإنسان لموظفي الخدمة المدنية في غينيا، تُنظَّم حلقات دراسية وحلقات عمل لحكام المقاطعات والمحافظين والمدربين ورؤساء البلديات في سياقات محددة، من قبيل برامج الانتخابات والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والتنمية المحلية. ووقفت غينيا كذلك على الحاجة إلى وضع خطط عمل للتدريب في مجال حقوق الإنسان، وخاصة للموظفين العموميين العاملين في مجالات الصحة والمالية وإدارة الأراضي واللامركزية. ورَكَزَت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في آخر تقرير لها في إطار الاستعراض الدوري الشامل، على الجهود الرامية إلى بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان في أوساط المسؤولين الحكوميين على الصعيدين المركزي والمحلي. وأعربت عن أسفها لأنه لم يكن في مقدورها أن تغطي البلد بكامله بسبب نقص القدرات.

٢٣- وأشارت الدول بانتظام إلى شواغل خاصة محددة في مجال حقوق الإنسان في السياقات الوطنية والمحلية فيما يتعلق بإتاحة التدريب أثناء الخدمة لموظفي الخدمة المدنية، في كثير من الأحيان فيما يتعلق بالفئات المستضعفة. وأبلغت كولومبيا عن خطة لتدريب الموظفين العموميين في مجال حقوق الإنسان في مختلف المؤسسات الإقليمية (مكاتب الحكام ورؤساء البلديات) الذين يتعاملون مع مجموعات تحظى بحماية دستورية خاصة، بما في ذلك الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي والشعوب الأصلية والروما والمثليون والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية. وأشارت اليونان إلى المبادرات التي اتخذتها على وجه التحديد بشأن الاتجار بالبشر والعنف ضد المرأة والعنصرية وكره الأجانب. ولليونان لجنة دائمة للتدريب على قضايا المساواة بين الجنسين. وفي السنوات الأخيرة، نفذت إدارة سياسات الهجرة التابعة لوزارة الداخلية برنامج تدريب خاصاً مشتركاً بين الثقافات لموظفي الخدمة المدنية المعنيين بالتعامل مع رعايا البلدان الأخرى. ورَكَزَت رومانيا على إدماج الأقليات والمساعدة الاجتماعية ومكافحة التمييز بوصفها مجالات اهتمام ذات أولوية. ودُرِّبَت دائرة مكافحة العنصرية في سويسرا عدة مئات من موظفي الإدارة العامة على مكافحة التمييز العنصري. وتتيح الجمهورية التشيكية التدريب بشأن الاتجار بالأشخاص لصالح الموظفين من إدارات الرعاية الاجتماعية التابعة للسلطات المحلية ومراكز التوظيف. وتنظم غواتيمالا دورات تدريبية

بشأن العنف القائم على نوع الجنس وعدم التمييز لصالح موظفي الخدمة المدنية في المناطق. وفي المغرب، أنهى موظفو وزارة الشباب والرياضة، وبخاصة العاملون في مراكز حماية الطفل، سلسلة من الدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان، بينما تدرب العاملون في القطاع العام في قطر على حماية النساء والأطفال. وأفادت ألمانيا بأنها تولي اهتماماً خاصاً باستخدام البيانات الشخصية في دورات علوم الحاسوب لموظفي القطاع العام.

٢٤- وتوجد مجموعة من أساليب التعلم لموظفي الخدمة المدنية العاملين. وعلى غرار سويسرا وصربيا (انظر الفرع ألف أعلاه)، أدرجت كرواتيا دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية الجامعية المتخصصة لصالح الموظفين العموميين وموظفي الخدمة المدنية. وفي ألمانيا، تشكل حقوق الإنسان جزءاً من محتوى التدريس والتعلم في برنامج التعلم عن بعد بهدف نيل درجة الماجستير في الإدارة العامة. وفي سياق البرنامج الوطني بشأن العدالة وحقوق الإنسان وثقافة السلام، طوّرت هندوراس منهج تعلم افتراضي وبدأت أول دورة دراسية افتراضية في مجال حقوق الإنسان لصالح موظفي القطاع العام. وأبلغت عن تزايد عدد موظفي الخدمة المدنية المدربين في مجال حقوق الإنسان سنوياً، في كل فرع من فروع الحكومة. وفي شيلي، يجري التدريب في مجال حقوق الإنسان والمسائل ذات الصلة عن طريق نظام الخدمة المدنية للتدرب على الحاسوب. وطوّرت أستراليا من جهتها، وحدة للتعلم الإلكتروني في مجال حقوق الإنسان لصالح الموظفين العموميين البالغ عددهم ٢٠٠ ٠٠٠ موظف في جميع أنحاء البلد.

٢٥- وتشارك مجموعة واسعة من مؤسسات التدريب في مجال حقوق الإنسان لصالح موظفي الخدمة المدنية في مختلف الدول. ففي اليابان، تضع الهيئة الوطنية للموظفين المناهج. وتنفذ وزارة العدل حلقات عمل لموظفي الحكومة المركزية مرتين في السنة. وتنظم كلية الاستقلال الذاتي المحلي محاضرات عن حقوق الإنسان للمرشحين إلى مناصب عليا في المؤسسات العامة المحلية. وتدريب وزارة العدل أيضاً القيادات على تعزيز حقوق الإنسان في المحافظات والبلديات. وفي سويسرا، يتيح المركز السويسري للخبرات في مجال حقوق الإنسان التدريب لطائفة متنوعة من المهنيين، تشمل السلطات. وفي كولومبيا، ينهض مكتب أمين المظالم ومكاتب أمين المظالم الإقليمية في جميع أنحاء البلد بحقوق الإنسان في أوساط الموظفين العموميين. وتتمثل إحدى وظائف اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان في سياق تدريب موظفي الخدمة المدنية. ومنذ عام ٢٠١٠، نقّدت اللجنة الأيرلندية لحقوق الإنسان مشروعاً شاملاً للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان لصالح موظفي الخدمة المدنية والوظيفة العمومية الأيرلندية شملت الأنشطة التدريبية وتطوير المواد على السواء. ونظّم المعهد الملكي لإدارة الإقليمية في المغرب تدريب القضاة السلطات المحلية، ودعا الوسيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى تبادل الخبرات. وفي رومانيا، تضع الوكالة الوطنية لموظفي الخدمة المدنية برامج التدريب المهني لصالح موظفي الإدارة العامة، بينما ينظّم المسؤولون الاتحاديون في الولايات المتحدة الأمريكية، دورات تدريبية محددة الهدف على معاهدات حقوق الإنسان لصالح المسؤولين على مستوى الولايات وعلى المستوى المحلي.

٢٦- وتقدم وزارات الخارجية في عدد من الدول التدريب في مجال حقوق الإنسان للدبلوماسيين والخبراء المدنيين المغادرين البلد للقيام ببعثات دولية (على سبيل المثال، اليابان)، وكذلك إلى غيرهم من موظفي الحكومة (على سبيل المثال، سويسرا). والتدريب في مجال حقوق الإنسان شرط أساسي أيضاً للانضمام إلى السلك الدبلوماسي في بعض الدول (على سبيل المثال، باراغواي).

٢٧- وذكر أنفاً العديد من أوجه التآزر الممكنة بين المؤسسات داخل كل دولة تكفل تدريب الموظفين العموميين على حقوق الإنسان. والشراكات مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية فضلاً عن التعاون الثنائي سبل مهمة أيضاً للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وفي هندوراس، على سبيل المثال، قدمت الوكالة الإسبانية للتعاون والتنمية الدوليّن الدعم الضروري في عام ٢٠١٢ للاستطلاع بتقييم الاحتياجات في هذا القطاع، ووضع البرنامج الوطني للعدل وحقوق الإنسان وثقافة السلام، الذي يشكل الأساس لجميع الخطط والبرامج الأخرى. وفي اليونان، أفاد تدريب المسؤولين في وزارة الداخلية وإعادة الهيكلة الإدارية من معارف البلدان الأوروبية الأخرى وخبراتها في سياق الصندوق الأوروبي للتكامل.

جيم- تدريب موظفي إنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان

٢٨- أصبح منهج التدريب الأساسي لطالاب الشرطة في أكاديميات الشرطة ومعاهدها ووكالاتها في العديد من الدول يشمل حقوق الإنسان بصفقتها مادة (أستراليا، وإستونيا، وإكوادور، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإيطاليا، وبلغاريا، وبليز، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجزائر، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، ورومانيا، وسلوفينيا، والسودان، وصربيا، وفرنسا، وكرواتيا، والمغرب، وموريشيوس، وموناكو، واليابان، واليونان، على سبيل الذكر لا الحصر). وفي كولومبيا، ينص قانون عام ١٩٩٣ على أن التدريب في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني سياسة تتبعها الشرطة الوطنية، وتدرجها في جميع الدورات التدريبية، مع مراعاة أهمية مسؤولية موظفي الخدمة المدنية عن إنفاذ القانون وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم. وتعكف غينيا على تطوير نماذج جديدة للتدريب في مجال حقوق الإنسان الأساسية. وبينما يؤدي الافتقار إلى الموارد استمرار عدم قدرة وزارة الأمن على تدريب جميع وحدات الشرطة، فإن وحدات الحماية المدنية ملزمة بتلقيه بالفعل. وفي سلوفينيا، يجب أن تشمل البرامج والسياسات المتصلة بتنظيم الشرطة وأعمالها، بموجب القانون، حماية حقوق الإنسان. وأشارت كولومبيا إلى تعميم مراعاة منظور حقوق الإنسان في مختلف إجراءات الشرطة.

٢٩- وفي عدد من الدول، تُعتبر برامج التدريب أثناء الخدمة في مجال حقوق الإنسان ضرورية لأعراض الترقية (على سبيل المثال، في إيطاليا، والبوسنة والهرسك، ورومانيا، وقطر، واليابان). وفي دول أخرى، تُمنح الحوافز، بما في ذلك تحديد الأجر، مقابل هذا التدريب (على سبيل المثال،

في سلوفينيا). وأشارت عدة دول إلى التدريب المحدّث الذي تلقتّه الشرطة بشأن قضايا شديدة الواجهة، ويستجيب لمستوياتهم المختلفة. وأشار عدد من الدول إلى التدريب المستمر، ولا سيما للأفراد العاملين في بعثات الأمم المتحدة وبعثات الاتحاد الأوروبي، (على سبيل المثال في رومانيا وسلوفينيا).

٣٠- وشددت الدول مراراً وتكراراً على حاجة الشرطة إلى التدريب العملي في مجال حقوق الإنسان. وأبلغت شيلي، وليتوانيا، واليابان، واليونان بصورة خاصة أن ذلك التدريب يستهدف المسائل التي يمكن أن يواجهها أفراد الشرطة في عملهم اليومي. وفي هذا السياق، أشار المغرب إلى الزيارات الميدانية لتبادل الخبرات وللتقييم الجاري عن طريق اجتماعات التوعية. وفي جورجيا، توجّه أكاديمية الشرطة اهتماماً خاصاً بتعليم الأساس القانوني لاستخدام القوة، وبحصول طلاب الشرطة على المهارات العملية ذات الصلة، وباستكمال كل شرطي تدريبه بصورة دورية. وفي اليابان، تُعقد الدورات التدريبية في مزار الشرطة ومراكزها وغيرها من أماكن عملها، وكذلك في مدارسها. وفي ألمانيا، يستند التدريب إلى حالات فعلية. وتناقش تدابير ملموسة في سياق الحالات العملية. وفي بولندا، تُنقح نظام تعيين أفراد الشرطة بما يسمح بإنعام النظر في تفاعل المرشحين مع الأشخاص الآخرين.

٣١- ولشرطة نيبال وحدات مركزية لحقوق الإنسان وخلايا لحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والمحلي، فضلاً عن آليات للنظر في الالتماسات المقدمة ضد أفراد الشرطة عن انتهاكات حقوق الإنسان، إلى جانب إمكانية نشر نتائج التحقيقات. وفي قطر وليتوانيا، يُجازى الأداء المتميز ويمكن أن يُستشهد به بوصفه حالة فردية في أنشطة التدريب المقبلة. وبالمثل، أنشئ عدد من الجوائز، مثل "شهادة حسن السلوك"، في الإمارات العربية المتحدة بهدف تعزيز الحوافز.

٣٢- ويعتبر التعلم من الأقران، من منظور إيطاليا، مسألة بالغة الأهمية بالنسبة إلى أفراد الشرطة الذين تجمعهم "ثقافة مهنية مميزة". وبالتالي، تبذل الجهود الأولية لتدريب أكبر عدد من المدربين في صفوفهم. وتضم الشرطة الوطنية في صفوفها في غينيا مجموعة تعدّ نحو ٢٥ مدرباً في مجال حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٣، أنشأت أكاديمية الشرطة في رومانيا مركزاً لتعزيز حقوق الإنسان في مؤسسات النظام العام والأمن، يضم الآن ٥٠ مدرباً دائماً و٢٧١ آخر من ذوي الخبرة للاضطلاع بولايته في جميع أنحاء البلد، إلى جانب شبكة من أفراد الشرطة لنشر الإجراءات والقوانين والسياسات المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١١، أنشأت الشرطة الوطنية في شيلي إدارة حقوق الإنسان من أجل تعزيز المعايير الدولية للشرطة. وتضم شرطة الإكوادور إدارة مماثلة، يبلغ عدد أفرادها نحو ٦٠٠ فرد أسبوعياً. وتتألف اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في وزارة الداخلية في الإمارات العربية المتحدة، في عام ٢٠١٣، من ممثلين عن جميع إدارات الشرطة. وهي مكلفة بنشر الوعي والالتزام بحقوق الإنسان. وأشارت كولومبيا إلى الإجراءات المتخذة لتقييم المدربين.

٣٣- وتُصمّم المواد المستخدمة في التدريب في مجال حقوق الإنسان خصيصاً لموظفي إنفاذ القانون، مثل "معايير أداء لموظفي إنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان" لدى القيادة العامة

لقوات الدرك في تركيا؛ و"الشرطة في مجتمع متعدد الثقافات"، دليل مدربي الشرطة الوطنية في إيطاليا؛ و"المجموعة التعليمية التكميلية والدليل المنهجي بشأن حقوق الإنسان والأمن المدني ومهام الشرطة"، اللذان أعدتهما الأكاديمية العليا لدراسات الشرطة، في شيلي، بمساعدة معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان؛ وفي بولندا، "العمل من أجل الحماية والخدمة - كيفية تعزيز المواقف والسلوكيات أثناء التدريب المهني الأساسي". وأعدت المديرية العامة للأمن الوطني في المغرب دليلاً لموظفي الشرطة القضائية. وأصدرت، بالتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومعهد الشرطة السويسرية، كتاباً مرجعياً عن حقوق الإنسان وآداب السلوك المهني. وأعدت وزارة العدل في مدغشقر، بمساعدة المنظمات غير الحكومية الدولية، دليلاً بشأن حظر التعذيب لصالح موظفي إنفاذ القانون، في حين أصدرت الإمارات العربية المتحدة دليل إجراءات التعامل مع الفئات ذات الاحتياجات الخاصة أثناء التحقيقات السابقة للمحاكمة. وفي نيبال، تشمل أدلة تدريب الشرطة على جميع المستويات فرعاً عن حقوق الإنسان. وفي ألمانيا، تُتاح ملاحظات بشأن التدريب العملي في مجال الشرطة وحقوق الإنسان على شبكة الإنترنت للشرطة الاتحادية. ويُورّع دليل المفوضية "معايير وممارسات حقوق الإنسان للشرطة" على جميع وحدات تدريب الشرطة والدرك في عدد من الدول (على سبيل المثال في الجزائر).

٣٤- وغالباً ما يركز التدريب أثناء الخدمة لأفراد الشرطة على قضايا محددة في مجال حقوق الإنسان. ففي اليونان، على سبيل المثال، يتناول التدريب أحكام حقوق الإنسان المتعلقة بمنع التعذيب، واستخدام البيانات الشخصية، ومكافحة العنف ضد المرأة، والاتجار بالبشر، والعنصرية وكراهية الأجانب. وأشارت عدة دول إلى التركيز بشكل خاص على كيفية إدارة التحيز ومنع التمييز. وأفادت سويسراً بأن مدرسة الشرطة السويسرية، في عام ٢٠١٣، زادت الوقت المخصص لمسائل التمييز بوصفه أحد المجالات الرئيسية التي يجري تناولها في التدريب المستمر. وأشارت كولومبيا إلى أوامر وتوجيهات دائمة تتعلق بجبهات منها الشعوب الأصلية والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. ويتيح التدريب أثناء الخدمة في ألمانيا معلومات عن الثقافات والأديان وخلفية الهجرة وأسبابها الجذرية، بهدف تعزيز التسامح والتفاهم للجميع. وفي سلوفينيا، يُدرَّب أفراد الشرطة على إدارة القوالب النمطية في مجتمع متعدد الأعراق، يشمل الاطلاع على ثقافة طائفة الروما وتاريخها، وزيادة الوعي بتشجيع قبول التنوع، فضلاً عن البحث عن سبل مناسبة ومتسقة للشرطة للعمل مع أشخاص من خلفيات مختلفة. وفي البرتغال، يُدرَّب أفراد الشرطة على العمل كوسطاء في مجتمعات الروما. ويمكن أن يشمل التدريب أثناء الخدمة مؤسسات خبراء متخصصين و/أو منظمات غير حكومية أخرى؛ وأشارت ليتوانيا في هذا الصدد إلى مكتب أمين مظالم المعني بتكافؤ الفرص.

٣٥- وأبلغت غينيا أن مدارس الشرطة والدرك أدرجت أيضاً القانون الدولي الإنساني في دوراتها التدريبية واعتمدت في الآونة الأخيرة نموذجاً يتعلق بحقوق الطفل. وتتيح دائرة متخصصة للشرطة أنشئت في شيلي، في عام ٢٠١٣، بهدف تعزيز العلاقات مع مجتمعات الشعوب الأصلية

التدريب بشأن حقوق الشعوب الأصلية ولغتها وهويتها الثقافية. ودُرِّب أفراد الدرك الملكي في المغرب تدريباً خاصاً على حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات، بينما يتيح تدريب منتظم أثناء الخدمة لموظفي الدرك في تركيا، إلى جانب التدريب في مواقع العمل لصالح قيادة الدرك الإقليمية، حيث يُعالج بانتظام موضوعا المساواة ومكافحة العنف ضد المرأة. وأدرجت حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في الدورات التدريبية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص والاتجار بالمخدرات والمسائل الأخرى التي يغطيها مركز التدريب الدولي في بيلاروس. ويجري كذلك تناول مكافحة الاتجار بالبشر في الدورات التدريبية لأفراد الشرطة في الكويت والإمارات العربية المتحدة، بينما تركز غانا بصفة خاصة على توعية الشرطة بقضايا العنف المنزلي.

٣٦- وعلى الرغم من أن التدريب في مجال حقوق الإنسان موصى به لصالح موظفي الجمارك في إيطاليا، فهو إلزامي فقط للأشخاص الموفدين إلى الخارج للاضطلاع بمهام. وفي اليابان، فإن التدريب في مجال حقوق الإنسان إلزامي بالنسبة إلى موظفي شؤون الهجرة المعيّنين حديثاً وجار طالما كانوا في الخدمة. وأبلغت عدة بلدان أوروبية عن تدريب شرطة الحدود في مجال حقوق الإنسان (على سبيل المثال، رومانيا وسلوفينيا وسويسرا). وألقت المديرية العامة للأمن الوطني في المغرب محاضرات في معهد الشرطة الملكية تناولت حقوق اللاجئين، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٣٧- وفي الاتحاد الأوروبي، أبلغت اليونان وإيطاليا عن برنامج الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي، الذي يتيح التدريب الإلزامي في مجال حقوق الإنسان لحرس الحدود الذين يشاركون في العمليات الأوروبية المشتركة. وأدرج حرس السواحل اليونانية، تحت إشراف وزارة النقل البحري، حقوق الإنسان في مناهج التدريب، بصيغتها الواردة في برنامج الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود، بهدف مساعدة الحراس على معاملة ضحايا الاتجار، وتحديد هوية ملتمسي اللجوء وحماية الأحداث والجماعات المستضعفة وتطبيق مبدأ عدم الإعادة القسرية عملياً. ويضطلع بالتدريب حرس السواحل والشرطة الوطنية الذين دربتهم في مجال حقوق الإنسان، تحديداً الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود، وذلك باستخدام دليل صاغته الوكالة بدعم من الاتحاد الأوروبي. وتيسر التدريب المتواصل المفوضية واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويُتاح التدريب المحدّث بصورة خاصة للموظفين في مراكز ما قبل المغادرة.

٣٨- والتدريب في مجال حقوق الإنسان أيضاً شرط رسمي في عدد من البلدان لموظفي السجون، ولا سيما التدريب أثناء الخدمة (على سبيل المثال، في شيلي وفرنسا) وللمسؤولين بصورة خاصة (على سبيل المثال، في إستونيا). ويُنظَّم التدريب وفقاً لمستوى الخبرة ويركز على حقوق المحتجزين، بما في ذلك المعايير الدولية والمحلية المتعلقة باستخدام القوة، ومنع التعذيب ومعاملة السجناء (تركيا، وسويسرا، والمغرب، واليابان). وفي عام ٢٠١٤، بدأ المعهد الوطني للسجون في هندوراس، إدراج حقوق الإنسان ونوع الجنس في الدورة التدريبية الأساسية للمرشحين للعمل في السجون. وفي إستونيا، تقوم إدارة السجون التابعة لوزارة العدل بتقييم وتقدير الأثر فيما يتعلق بالتدريب المؤسسي

في مجال حقوق الإنسان. وفي بوركينا فاسو، يُتاح التدريب في مجال حقوق المحتجزين سنوياً لصالح حراس السجون. وأفادت بوروندي في إطار الاستعراض الدوري الشامل بأن الدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان لموظفي السجون أسهمت في تحسن الأوضاع السائدة في السجون.

٣٩- ويلزم أن يكون التدريب في مجال حقوق الإنسان لموظفي السجون أيضاً عملياً؛ وفي هذا الصدد أشارت اليابان إلى الممارسة القائمة على برامج التدريب أثناء العمل، بما في ذلك تمثيل الأدوار، التي تدرج مختلف الأحداث الجارية يومياً في المؤسسات العقابية. وأبلغ المغرب عن ممارسة التدريبات المتعلقة بالتفتيش، واستخدام الأصفاد والانضباط والترحيل، على سبيل المثال. وأشارت اليونان إلى زيارة السجون، على سبيل المثال، لصالح أفراد الشرطة القضائية، بما في ذلك تبادل الآراء مع المحتجزين. وفي عام ٢٠١٣، عقد في هندوراس اجتماع وطني يرمي إلى تعزيز كفاءات حقوق الإنسان للموظفين العموميين في نظام السجون. وركز على مسؤوليات الدولة وممثليها الضامنة لحقوق الإنسان للأشخاص المسلوبين من حريتهم. واستُكمل بسلسلة من حلقات العمل الإقليمية والمحلية لموظفي السجون. وتشارك البرتغال في مشروع لتطوير أداة للتعليم بالوسائل الإلكترونية لصالح موظفي السجون في بلدان الجزيرة الأيبيرية وأمريكا اللاتينية. ولدى دائرة السجون في غانا دليل تدريب خاص بها، أدرج محتواه في مناهج تدريب موظفي السجون.

٤٠- وتُمثل الثقافة المهنية المميزة لموظفي إنفاذ القانون قاسماً مشتركاً عبر الحدود الوطنية. وتوجد أمثلة كثيرة على التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في هذا القطاع على الصُّعد الدولية والإقليمية. وأفرد الشرطة في بعض الدول الصغيرة (على سبيل المثال، أندورا، وغيانا، استناداً إلى التقارير المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل) يستفيدون من التدريب في الدول الشريكة. ويتيح فريق موارد الحقوق الإقليمي في أمانة جماعة المحيط الهادئ التدريب لأفراد الشرطة من بلدان جزر المحيط الهادئ. وقام مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، بتنظيم حلقات عمل في مجال حقوق الإنسان لأفراد الشرطة. وأشارت اليونان إلى مجموعة الدورات التي تقدمها كلية الشرطة الأوروبية. وتبادل هولندا وبلغاريا على المستوى الثنائي أفراد الشرطة، بينما جرى توأمة قوات الدرك الإيطالية مع نظيرتها التركية. وأبرمت إكوادور اتفاقات مع الجمهورية الدومينيكية وفرنسا للتعاون على التدريب في مجال حقوق الإنسان لصالح موظفي السجون في أكاديمية التدريب الجديدة التي افتُتحت في عام ٢٠١١. وتقدم شيلي الآن دورة دراسية للحصول على شهادة دولية بشأن "حقوق الإنسان وأمن المواطن في إطار أعمال الشرطة"، تتناول مسائل من قبيل استخدام القوة.

٤١- وتضطلع الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان بدور هام في هذا القطاع. ويُدرّس موظفو إنفاذ القانون في عدد من الدول الأبعاد الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والمعاهدات والمؤسسات. وكررت الدول الإشارة إلى المعايير الإقليمية والسوابق القضائية في مجال حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بالنظام الأوروبي ونظام البلدان الأمريكية، وتطبيقهما في العمل اليومي لموظفي إنفاذ القانون وموظفي السجون. وتتيح الآليات الإقليمية أيضاً مجموعة وفيرة

من فرص التعاون والدعم والشراكة. ومن الأمثلة على ذلك استراتيجية التدريب الشامل في مجال حقوق الإنسان التي اعتمدتها مدارس الشرطة في شيلي، بالاشتراك مع معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

٤٢- والأمثلة وفيرة عن التعاون والمساعدة التقنية في العديد من البرامج - مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الأوروبي، وسائر المنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فضلاً عن الشراكة بين الدول. ويساعد هذا التعاون على كفالة الاتساق في التدريب في مجال حقوق الإنسان الذي يستهدف الفئات المهنية ويتيح فرصاً للإبقاء على أحدث التطورات. وطلب عدد من الدول مزيداً من الدعم في هذا المجال.

دال - تدريب العسكريين في مجال حقوق الإنسان

٤٣- يبدو أن التدريب في مجالي القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على السواء بات يكتسي طابعاً مؤسسياً في إطار التدريب الأساسي العسكري في العديد من الدول. ففي كولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ينص الدستور على هذا التدريب. وكثيراً ما يكون التدريب المتطور إلزامياً للتأهل للترقية (على سبيل المثال، في إيطاليا، وتوغو، وغينيا، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس). واعتمد إصلاح قطاع الدفاع في غينيا حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في تدريب أفراد قوات الأمن والدفاع، فضلاً عن إعداد مدونة جديدة لقواعد السلوك، وقانون القضاء العسكري. ويتوافق النظام التأديبي العام للقوات المسلحة مع التزامات حقوق الإنسان الدولية. وتهدف خطة السلام والأمن الداخليين للقوات المسلحة الفلبينية (ببانيهان) إلى ضمان تلقي أفراد قوات الأمن تدريباً مستمراً في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بمسؤولياتهم عن حماية حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان. وأشارت سويسرا وهندوراس بصورة خاصة إلى التدريب المتعمق للشرطة العسكرية، الذي يشمل حقوق الإنسان. وأبلغت إندونيسيا، بموجب الاستعراض الدوري الشامل، في عام ٢٠١٢، عن اعتماد المناهج القائمة على حقوق الإنسان لصالح الضباط العسكريين في جميع المستويات، وبالتوقيع على مذكرة تفاهم مع اللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان للتدريب في مجال حقوق الإنسان.

٤٤- وفي كولومبيا، تُمنح ميدالية خاصة للعاملين بامتياز في مجال حقوق الإنسان ويكرّم الأداء الممتاز في توغو. وفي البوسنة والهرسك، يعزز المفوض العسكري البرلماني الرقابة على القوات المسلحة وحماية حقوق الإنسان للعاملين في القوات المسلحة، بينما أنشئت شعبة لحقوق الإنسان داخل وزارة الدفاع في غينيا، في عام ٢٠١٥، يشرف عليها أحد كبار الضباط العسكريين.

٤٥- وتقدم اليابان تدريباً خاصاً للعسكريين على معاملة أسرى الحرب. وأشارت إلى أهمية قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ وأعربت عن نيتها في وضع خطة عمل وطنية للعسكريين بشأن المرأة والسلام

والأمن، بالتعاون مع منظمات غير حكومية. وأبلغت البوسنة والهرسك عن وضع خطة عمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، تشمل تنظيم حلقات عمل ومحاضرات بشأن المساواة بين الجنسين. وتناولت سويسرا بالوصف دائرتها المتخصصة المعنية بمنع التطرف في الجيش. وأفادت كولومبيا بأن قوات الأمن اتخذت خطوات هامة تتعلق بشرائح السكان التي تتطلب اهتماماً خاصاً، بما فيها الشعوب الأصلية والأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي، والمشردون والنساء والأطفال وغيرهم. وفي المكسيك، يُنظَّم التدريب على التنوع اللغوي والثقافي لأفراد الجيش الذين يتكلمون لغات السكان الأصليين، بحيث يمكن أن يعملوا بصفتهن وسطاء أثناء العمليات العسكرية.

٤٦- ويكتسي التعلم من الأقران أهمية بالغة في القوات المسلحة، لا سيما بالنظر إلى ثقافتها المهنية. ولجميع المدارس العسكرية في غينيا مجموعة من المدربين في مجال حقوق الإنسان. وينظم مركز دراسات الجيش والقوات الجوية في المكسيك دورات في مجال حقوق الإنسان لصالح الرؤساء والمسؤولين بهدف تطوير معارف القيادات والمدربين ومهاراتهم في مجال حقوق الإنسان. وفي هندوراس، دُرِّب ٣٩ ضابطاً عسكرياً ليكونوا مدربين في مجال حقوق الإنسان وساهموا في تصميم ووضع منهجية ومواد تركز على تطبيق المعايير، في الممارسة العملية، وإيلاء اهتمام خاص للجماعات المستضعفة. وفي إيطاليا، يُقدَّم التدريب في مجال حقوق الإنسان مدربين مدنيون وعسكريون على السواء، مدربون تدريباً خاصاً، وكذلك، عند الاقتضاء، منظمات غير حكومية. وفي المدرسة العسكرية في كولومبيا، يُدرب الموظفون في التقنيات التعليمية على تدريس حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتنظّم مدرسة خريجي القوات المسلحة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الجمهورية الدومينيكية نحو ١٠٦ دورات بشأن تلك المواضيع، ودُرِّب بحلول شهر نيسان/أبريل ٢٠١٣، ما يربو على ٥٠٠ ٥ فرد. وتنفَّذ أعمال رئيسية في الفلبين منذ عدة سنوات لتجعل قطاع الأمن يتطابق مع حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وبلغ وضع مناهج ومواد تدريبية ذروته بتطوير خطة عمل جديدة لحقوق الإنسان، صُمِّمت بناءً على أوامر رئيس الأركان، وشملت التثقيف والتدريب، والوعي والدعوة، وإجراءات الرصد والاستجابة، وإصدار الشهادات المرجعية وتطبيق أفضل الممارسات.

٤٧- وكما هو الشأن بالنسبة إلى تدريب موظفي إنفاذ القانون، تقدّم معظم الدول تدريباً عملياً وقائماً على المشاركة لصالح الجيش، يراعي دور المستفيدين ومستوى مسؤوليتهم. وفي عام ٢٠١٤، اعتمدت كولومبيا نموذج تدريس نمطي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني لصالح العسكريين، يتألف من ستة مستويات ويحدد التعلم وفقاً لاحتياجات المشاركين العملية ومستوى مسؤولياتهم، باستخدام منهجية تستند إلى الممارسة. وتُعتمد سيناريوهات التدريب استناداً إلى حالات حقيقية. ويجمع التدريب التكتيكي بين التعليم في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي نهاية كل دورة تدريبية، يُقيَّم التعلُّم، وتُدخل عليه تعديلات عند الاقتضاء. وأفادت كولومبيا بأن أساليب التدريس المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تُصمَّم خصيصاً لتلبية احتياجات القوات المسلحة في السياق الحالي. وسلطت هندوراس الضوء أيضاً على أهمية المنهجية التعليمية التي تستفيد من

أهداف التعليم المستخدمة في التدريب العسكري على إنجاز المهام. وطوّرت سويسرا قرص فيديو رقمياً تفاعلياً، يتضمن حالات عملية ترمي إلى تعزيز النظرية المكتسبة أثناء التدريب الأساسي. وفي عام ٢٠١٣، نظّمت مدرسة خريجي القوات المسلحة في الجمهورية الدومينيكية حلقة عمل بغية إعداد دليل بشأن استخدام القوات المسلحة في الجمهورية الدومينيكية القوة. وتعكف اليابان على استعراض وتنقيح المواد المرجعية والتدريبية بشأن معاملة أسرى الحرب. وفي عام ٢٠١٤، ناقحت المكسيك نظريتها العسكرية بشأن استخدام القوة بما يتفق مع المعايير الدولية، بدعم تقني من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

٤٨- وأفادت إيطاليا، والبوسنة والهرسك، ورومانيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وغينيا، وليتوانيا، واليابان بأن التدريب المتخصص في مجال حقوق الإنسان إلزامي للأفراد العسكريين الذين يوفدون إلى الخارج، بما في ذلك التدريب على القانون الدولي الإنساني الذي يدخل في إطار عمل بعثات السلام.

٤٩- وبينما تقوم المفوضية السامية لحقوق الإنسان وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالمساعدة أيضاً على التدريب في مجال حقوق الإنسان للعسكريين، يظل الدعم الذي تقدمه اللجنة الدولية للصليب الأحمر حيويّاً في العديد من الدول، لا سيما في مجال التدريب على القانون الدولي الإنساني.

ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

٥٠- تُعتبر اللمحة العامة الواردة أعلاه شاهداً على الأنشطة المثيرة للإعجاب التي تنفذها الدول بهدف الاضطلاع بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان ودعمه في التعليم العالي والتدريب في مجال حقوق الإنسان لموظفي الخدمة المدنية وموظفي إنفاذ القانون والقوات المسلحة أثناء المرحلة الثانية من البرنامج العالمي للتحقيق في مجال حقوق الإنسان. وبدأت بعض المبادرات قبل الشروع في المرحلة الثانية من البرنامج العالمي أو صيغت في إطار المبادرات الإقليمية، مثل الخطة العربية لتعزيز ثقافة التحقيق في مجال حقوق الإنسان، التي أقرها مجلس جامعة الدول العربية، في عام ٢٠١٠. والأمر المؤكد هو أن جميع هذه المبادرات تعطي دفعة كبيرة للنهوض بالتحقيق والتدريب في مجال حقوق الإنسان في القطاعات المستهدفة. وعلاوة على ذلك، يبدو أن التوصيات ذات الصلة المقدمة إلى الدول في إطار الاستعراض الدوري الشامل، أثّرت أليماً تأثيراً في تشجيع الدول على وضع برامج وفي تشجيع الدول والمنظمات على تقديم الدعم.

٥١- ومن بين الدول التي قدّمت معلومات لهذا التقرير على وجه التحديد، والبالغ عددها ٢٨ دولة، تمكّن بعضها من إجراء تقييم سليم للأنشطة التي اضطلع بها على الصعيد الوطني لتنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج. وقدّم البعض الآخر تفاصيل عنفرادى الأيام المخصصة للتدريب، بينما أشارت دول أخرى إلى أن الخطط المعدة لم توضع بعد

حيز التنفيذ. وفي سويسرا، عُهد إلى المركز السويسري للخبرات في مجال حقوق الإنسان بإعداد قائمة جرد لمبادرات التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. ووقفت سلوفينيا على عدد من الثغرات في العملية. وتعكف على تحديد التدابير الممكنة لسدّ هذه الفجوات وإعداد المبادئ التوجيهية لتحسين التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المواضيع التي تركّز عليها المرحلة الثانية. واعتمدت هندوراس البرنامج الوطني في عام ٢٠١٢، ووضعت منذئذ، المحتويات والمنهجية. وأعربت البوسنة والهرسك عن أسفها بسبب عدم امتلاكها الموارد الكافية للتنفيذ الكامل لتوصيات حلقة العمل المعقودة في عام ٢٠١٢. وتشير هذه التقارير كافة إلى الحاجة إلى مزيد من الوقت لتعزيز ما تم إنجازه خلال المرحلة الثانية وتوطيده.

٥٢- وبينما تبرز اللوحة العامة السالفة الذكر إضفاء الطابع المؤسسي على التدريب في مجال حقوق الإنسان لصالح الفئات المهنية المستهدفة في مجموعة أساسية من البلدان، لا يزال هذا التدريب في العديد من البلدان الأخرى محصوراً في مناسبات ومرهوناً بالمبادرات الخارجية، الأمر الذي يثير في نهاية المطاف مسألة الاستدامة. بيد أن الردود تبين أيضاً أن أدوات وموارد تحسين التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان باتت متوفرة بصورة متزايدة.

٥٣- ومن المفيد أن هذه اللوحة العامة بينت أيضاً وجود اهتمام متزايد باستخدام منهجيات مناسبة للتدريب تكون عملية وذات صلة بالنسبة إلى المتعلمين وإلى سياق عملهم. وتواتر التسليم بأهمية تدريب الأقران بالنسبة للفئات المهنية المستهدفة، وإشراك الإدارة العليا النشط في جميع مراحل التدريب، لا سيما في تصميم برامج التدريب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخبرة الناشئة عن استحداث مجموعات واسعة من المدربين في بعض الدول، فضلاً عن إعداد مناهج ومواد بالاستناد إلى الممارسة، ستساعد على ضمان النوعية واستدامة البرامج الموضوعية.

٥٤- ويكتسي أهمية خاصة، فيما يبدو، حجم التعاون في بلد ما بين الإدارات الحكومية، وكذلك بين الحكومات والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية. وزاد التعاون أيضاً بين الدول، حيث يعمل على تشجيع التقدم المحرز، وتحقيق مزيد من الاتساق وتأمين الدعم للدول ذات الموارد الشحيحة. ونظراً إلى تقلص الميزانيات المالية، تصبح أوجه التآزر والتحالفات أساسية.

٥٥- وتكشف المعلومات المقدمة من الدول والمصادر التكميلية الأخرى عن وفرة فرص التعاون التقني المتاحة لمؤسسات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الإقليمية، فضلاً عنفرادى الحكومات والمنظمات غير الحكومية في التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وبالمثل، يبدو أن هناك عدداً متزايداً من المبادرات الإقليمية، التي يمكن للدول أن تساهم بها وتستفيد منها، بما يعزّز تبادل الخبرات وتلاقح الأفكار. وتشمل الأمثلة المشار إليها معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، وأمانة جماعة المحيط الهادئ.

٥٦- وأخيراً، وعلى الرغم من أن التقييد بالحد الأقصى المفروض على عدد الكلمات يحول دون ذكر التفاصيل، أشار معظم التقارير إلى أن العمل الذي انطلق بالمرحلة الأولى للبرنامج العالمي الخاصة بالمدارس الابتدائية والثانوية، استمرّ واكتسب في بعض الأحيان طابعاً مؤسسياً، بفضل وضع المناهج وتدريب عدد من المدرسين وإتاحة المواد.

٥٧- وبينما أُحرز تقدم ملموس في بعض البلدان، ينبغي لجميع الدول أن تستفيد استفادة كاملة من المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بهدف تعزيز تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية، بإيلاء اهتمام خاص إلى المرحلة الثانية التي تستهدف التعليم العالي وتدريب المدرسين والمربين وموظفي الخدمة المدنية وموظفي إنفاذ القانون والأفراد العسكريين.

٥٨- وتحقيقاً لهذه الغاية، شجّع مجلس حقوق الإنسان، في القرار ١٥/٢٤، الدول والجهات المعنية صاحبة المصلحة على التركيز بصفة خاصة على الاستراتيجيات التالية:

- (أ) المضي قدماً بالتنفيذ وتعزيز العمل المنجز؛
- (ب) توفير التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان للمربين في إطار برامج التثقيف والتدريب الرسمية وغير الرسمية، ولا سيما العاملين منهم مع الأطفال والشباب؛
- (ج) الاضطلاع بأنشطة البحث والاستقصاء ذات الصلة، وتقاسم الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، وتقاسم المعلومات مع جميع الجهات الفاعلة؛
- (د) تطبيق منهجيات تثقيفية سليمة تستند إلى ممارسات جيدة وتخضع لتقييم متواصل، وتعزيز هذه المنهجيات؛
- (هـ) تعزيز الحوار والتعاون والتواصل الشبكي وتقاسم المعلومات بين الجهات المعنية؛
- (و) المضي في إدراج التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية والتدريبية.

٥٩- وتُتاح الإرشادات المفصلة عن هذه الاستراتيجيات في خطة عمل المرحلة الثالثة (٢٠١٥-٢٠١٩) للبرنامج العالمي (انظر A/HRC/27/18 وAdd.1).

٦٠- وينبغي للدول أن تقوم، إن لم تفعل ذلك بعد، بجرد المبادرات الوطنية المتعلقة بالمرحلة الثانية للبرنامج العالمي، مع تقييم التقدم على المستوى الوطني مقارنة بالتوجيهات الواردة في خطة عمل المرحلة الثانية من أجل وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية، التي ينبغي أن تستفيد بصورة مثلى من الموارد الوطنية والإقليمية والدولية القائمة.

المرفق

قائمة الحكومات التي قدمت معلومات

الأردن
إستونيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
أوروغواي
إيطاليا
بوروندي
البوسنة والهرسك
تركيا
توغو
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جورجيا
رومانيا
سلوفينيا
سويسرا
شيلي
غينيا
قطر
كولومبيا
الكويت
لبنان
ليتوانيا
المغرب
المكسيك
هندوراس
هنغاريا
اليابان
اليونان